

المؤسسة الدولية للتنمية

صندوق البنك الدولي

المعني بمساعدة البلدان

الأشد فقرا



صندوق البنك الدولي
المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرا
مجموعة البنك الدولي



من نحن

بالأرقام

أهم إنجازات المؤسسة الدولية للتنمية من
2011 إلى 2015



5.1 مليون

معلم تم تعيينهم و/أو تدريبهم خلال
أربع سنوات

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) هي جزء من البنك الدولي ومعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت في عام 1960، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض (تُسمى "اعتمادات") ومنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

منخفض للغاية مع أجل سداد يمتد لفترة تتراوح من 25 إلى 38 سنة، شاملاً فترة سماح مدتها 5-10 سنوات. كما تقدم المؤسسة منحا إلى البلدان التي تتعرض لمخاطر ارتفاع أعباء الديون.

وإضافةً إلى القروض الميسرة والمنح، تقدم المؤسسة مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف.

وتكمل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي- وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير. فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم إنشاؤه ليُعمل باعتباره مؤسسة أعمال ذاتية الاستدامة، وهو يقدم القروض والمشورة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتمتعة بالأهلية الائتمانية. ويشترك البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في جهاز الموظفين ذاته وفي المقر الرئيسي نفسه، وهما يقيمان المشاريع وفق معايير صارمة واحدة.



205 ملايين

طفل تم تحصينهم

وفي السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015، بلغت قيمة مجموع ارتباطات المؤسسة 19 مليار دولار، 13 في المائة منها تم تقديمها في شكل منح. وفي السنة المالية 2015 شملت الارتباطات الجديدة 191 عملية جديدة. ومنذ عام 1960، قدمت المؤسسة 312 مليار دولار لتمويل استثمارات في 112 بلداً. وقد زادت الارتباطات السنوية زيادة مطردة وبلغت في المتوسط حوالي 19 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتُعد المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدة للبلدان الأشد فقراً في العالم وعددها 77 بلداً، منها 39 بلداً في أفريقيا. والمؤسسة هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

تقوم المؤسسة بإقراض الأموال بشروط ميسرة. ويعني هذا أن سعر الفائدة على اعتمادات المؤسسة إما صفر أو سعر



17 مليوناً

من النساء الحوامل تلقين رعاية قبل
الولادة من منشأة للرعاية الصحية

¹ تخرجت الهند من أهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في نهاية السنة المالية 2014 لكنها ستلقى مساندة مؤقتة على أساس استثنائي حتى نهاية فترة التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة (السنوات المالية 2015-2017).

بالأرقام

أهم إنجازات المؤسسة الدولية للتنمية من
2011 إلى 2015



50 مليون

شخص أصبح بمقدورهم الوصول
إلى مصدر محسّن للمياه. فكل دولار
يُستثمر في المياه والصرف الصحي يعود
بأربعة دولارات



413 مليون

شخص تمكنوا من الحصول على خدمات
الرعاية الصحية الأساسية

ما نقوم به

غالباً ما تعجز البلدان الأشد فقراً في العالم عن اجتذاب ما يكفي من رؤوس الأموال لمساندة احتياجاتها الإنمائية الملحة، وبالتالي تعتمد على تدفقات المعونات الرسمية باعتبارها مصدراً بالغ الأهمية للتمويل.

خدمة ديونها، ولديها نظام لتخصيص المنح للبلدان المعنية بناءً على حجم مخاطر أعباء المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرار قدرتها على تحمل هذه الأعباء.

وتولي المؤسسة أهمية كبيرة للأثر الإنمائي وتُعتبر منبرا يتسم بالشفافية وفاعلية التكلفة لتحقيق النتائج. (طالع المزيد حول قياس النتائج أدناه). فعلى سبيل المثال، خلال فترة السنوات المالية 2011-2015، أدى التمويل الذي قدمته المؤسسة إلى تطعيم 205 ملايين طفل، وتحسين خدمات مياه الشرب لنحو 50 مليون شخص، وتعيين و/أو تدريب أكثر من 5 ملايين معلّم.

يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني لمعرفة المزيد عما نقوم به ومطالعة آراء المانحين وغيرهم بشأننا على: www.worldbank.org/ida و www.facebook.com/ida.wbg و www.youtube.com/worldbank

وفيما يتعلق بالشركاء المساهمين، توفر المؤسسة قناة تتسم بالكفاءة لتوجيه المساعدات الإنمائية إلى البلدان الأشد فقراً. ولأن المساهمات المقدّمة إلى المؤسسة يتم تجميعها مع مدفوعات السداد من البلدان المتلقية سابقاً وحالياً لمساعدات من المؤسسة، فإن المؤسسة بذلك توفر مصدراً مهماً ومستقراً للتمويل يمكن للبلدان المؤهلة للاقتراض منها أن تعتمد عليه لتمويل أولوياتها الإنمائية.

والمؤسسة هي أيضاً شريك أساسي أثناء الأزمات والحالات الطارئة من خلال أدوات مثل نافذة التصدي للأزمات. وقدمت هذه النافذة المساندة للبلدان التي تمر بأزمات حادة مثل هايتي في أعقاب زلزال عام 2010، وبلدان غرب أفريقيا التي تضررت من تفشي وباء الإيبولا، ونيبال بعد وقوع زلزال عام 2015. ومنذ إدخالها في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة، قدمت هذه النافذة 1.8 مليار دولار للتصدي للأزمات والحالات الطارئة في 18 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة في خمس قارات. وقُدّمت الأموال من هذه النافذة بالإضافة إلى المخصصات العادية التي تقدمها المؤسسة لهذه البلدان.

تُستكمل عمليات المؤسسة بإجراء دراسات تحليلية تساند تصميم السياسات الرامية إلى الحد من الفقر. وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء

والمؤسسة الدولية للتنمية هي مؤسسة متعددة القضايا حيث تساند طائفة متنوعة من الأنشطة الإنمائية مثل التعليم الابتدائي، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والزراعة، وتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية التحتية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه الإجراءات التدخلية الطريق نحو تحقيق المساواة، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية. وخلال الفترة من 1 يوليو/ تموز 2014 حتى 30 يونيو/حزيران 2017 (التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية)، تركزت عمليات المؤسسة بوجه خاص على أربعة محاور للتركيز: تغيير المناخ، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاشتمالي.

ومن المتوقع أن يوفر تمويل التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة، ضمن جملة أمور أخرى، الكهرباء لما يُقدَّر بحوالي 15 - 20 مليون شخص، والتطعيمات المنقذة للحياة لنحو 200 مليون طفل، وقروض التمويل الأصغر لأكثر من مليون امرأة، والخدمات الصحية الأساسية لما يبلغ 65 مليون شخص. وسيستفيد نحو 32 مليون شخص من الحصول على مياه نظيفة، كما سيستفيد 5.6 مليون شخص آخرين من تحسين مرافق الصرف الصحي.

إن الكثير من المشكلات التي تواجهها البلدان النامية لا تراعي الحدود. ومن خلال المساعدة في التصدي لهذه المشكلات، تقدم المؤسسة المساندة لمعالجة الشواغل الأمنية والبيئية والصحية وتعمل على منع تحول هذه التهديدات إلى مشكلات عالمية النطاق.

من 2005 إلى 2015، قدمت
المؤسسة 158 مليار دولار
لتمويل 2114 مشروعاً في
بلدان مؤهلة للاقتراض
من المؤسسة.
#EndPoverty
#IDA



كيف تعمل المؤسسة الدولية للتنمية؟

ويتم الإفصاح للجمهور عن أوراق السياسات التي تُناقش أثناء مفاوضات التجديد، وتُنشر مسودة اتفاقية تجديد الموارد على الويب ليبيدي الجمهور ملاحظاته عليها قبل عقد الاجتماع الأخير لتجديد الموارد. ويتعاون موظفو المؤسسة أيضاً مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمراكز البحثية حول العالم بصورة مستمرة.

في عام 2014، حلتّ
المؤسسة لأول مرة في
الفئة الأولى في مؤشر شفافية
المعونات لعام 2014
#OpenDev
#AidEffectiveness
#EndPoverty

المؤسسة – السابع السادس عشر –
في ديسمبر/كانون الأول 2013 والتي نتج عنها
إجراء تجديد قياسي بقيمة 52.1 مليار دولار
 لتمويل المشاريع على مدار فترة الثلاث
السنوات التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران
2017. ويشتمل هذا المبلغ على 4.5 مليار
دولار لصالح مبادرة تخفيض الديون متعددة
الأطراف وأكثر من 4 مليارات دولار في شكل
قروض شركاء ميسرة، وهو أداة مبتكرة
بالغة الأهمية تم التوصل إليه أثناء إجراء
مناقشات التجديد.

وتتألف عملية التجديد عادةً من أربعة
اجتماعات رسمية يتم عقدها على مدار
عام واحد. وبالإضافة إلى مسؤولي حكومات
البلدان المانحة التي يزيد عددها حالياً عن
50 بلداً (المعروفين باسم "مندوبو المؤسسة
الدولية للتنمية")، تتم دعوة ممثلي البلدان
الأعضاء المقترضة للمشاركة بغية المساعدة
في ضمان تلبية أطر سياسات وتمويل
المؤسسة لاحتياجات البلدان.

تخضع المؤسسة لرقابة 173
بلداً هي البلدان المساهمة فيها
والتي تشكّل مجلس المحافظين.
ويدير الأعمال الإنمائية اليومية
للمؤسسة موظفو العمليات
بالبنك والحكومات والهيئات
المنفذة.

وبينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير
على معظم موارده المالية عن طريق
الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة
تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية
عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات
البلدان الأعضاء (انظر الإطار الخاص
بالمساهمين في موارد المؤسسة). وتلتقي
الجهات المانحة مرة كل ثلاث سنوات لتجديد
موارد المؤسسة واستعراض إطار سياساتها.
وتم الانتهاء من آخر عملية تجديد لموارد



لموارد المؤسسة بأن تظل البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تمثل أولوية وأن تحصل على 50 في المائة على الأقل من موارد المؤسسة المالية، حسبما يسمح به أداؤها.

شروط الإقراض. تختلف شروط الإقراض باختلاف البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية، حيث تعكس مستويات الدخل ووضع الديون بهذه البلدان. ونتيجة لما تم إجراؤه من مناقشات ومراجعات أثناء عملية التجديد السابع عشر لمراد المؤسسة، قامت المؤسسة بتعديل شروط الإقراض للبلدان المؤهلة للاقتراض منها فقط، مما نتج عنه "تشديد" طفيف للشروط (تقصير أجل الاستحقاق وجدول للسداد بالقسط الثابت)، مع استمرار الحفاظ على درجة من التيسير.

• عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق، ومن ثم الحاجة إلى موارد ميسرة لتمويل برنامج البلد الإنمائي.

يتم تقييم البلدان بعد ذلك لتحديد مدى إجادتها في تنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك من خلال تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. وهذا التقييم وأداء الحافظة يشكلان معاً تقدير أداء البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وبالإضافة إلى هذا التقدير، يُعتبر تعداد السكان ونصيب الفرد من الدخل من العوامل المحددة لتخصيص موارد المؤسسة. ويتم الإفصاح عن هذه التقديرات على الموقع الإلكتروني للمؤسسة: www.worldbank.org/ida.

أوصت الجهات المانحة للمؤسسة وكذلك البنك الدولي في اتفاقية التجديد السابع عشر

كيفية تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية. تحتاج البلدان المقترضة من المؤسسة إلى التمويل الميسر بدرجة كبيرة للغاية، لكن مبلغ التمويل المتاح، الذي يتم تحديده بمجرد التعهد بتقديم المساهمات من جانب الحكومات المانحة، يكون أقل من احتياجات البلدان.

ومن ثم، يتعيّن على المؤسسة اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد النادرة فيما بين البلدان المؤهلة للاقتراض. (انظر الإطار الخاص بالبلدان المقترضة). وتستند قرارات التخصيص إلى عدة معايير، من بينها مستويات الدخل بالبلدان وسجل أدائها في إدارة اقتصاداتها ومشاريع المؤسسة الجاري تنفيذها لديها.

ولكي تكون البلدان مؤهلة للحصول على التمويل، فإنه يتعيّن عليها أولاً استيفاء المعايير التالية:

• ضرورة أن يكون معدل الفقر النسبي، الذي يُعرّف بأنه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، أقل من حد معين (يتم تحديثه سنوياً). وفي السنة المالية 2015، بلغ هذا الحد 1215 دولاراً.

ضاعفت المؤسسة تمويلها للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في السنة المالية 2015 #Stability #PostConflict

البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية

وهناك بعض البلدان، مثل فييتنام وباكستان، مؤهلة للاقتراض من المؤسسة بناء على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضاً بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُشار إلى هذه البلدان باسم البلدان "الخليطة".

انظر قائمة البلدان المقترضة حالياً من المؤسسة على: www.worldbank.org/IDA/borrowers.

هناك 77 بلداً (بالإضافة إلى الهند) مؤهلاً حالياً للحصول على موارد من المؤسسة. وتعتمد أهلية الحصول على مساندة من المؤسسة، أولاً وقبل كل شيء، على معدل الفقر النسبي في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الذي يقل عن حد معين.

وتساند المؤسسة أيضاً عدداً من البلدان، من بينها العديد من البلدان الجزرية الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالأهلية الائتمانية اللازمة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المساهمون في موارد المؤسسة الدولية للتنمية

البلدان المقترضة سابقاً من المؤسسة قدمت إضافة جيدة لمجموعة الموارد التمويلية العامة. وتؤكد هذه المساهمات على الدور المتزايد الذي تلعبه بلدان الأسواق الناشئة في تنمية البلدان الأفقر.

وكما حدث في عمليات تجديد الموارد السابقة، قدمت مجموعة البنك الدولي من مواردها الخاصة مساهمات في المؤسسة، مع تقديم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ما يقارب 3 مليارات دولار. واشتمل التجديد أيضاً على مساهمات من البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي لم تعد مؤهلة للاقتراض منها، وذلك من خلال حصة سداد الاعتمادات وتشديد الشروط وتسريع سداد الاعتمادات.

رغم الظروف الصعبة في العديد من البلدان، فقد اتفق المجتمع الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2013 على تسريع وتيرة العمل على إنهاء الفقر المدقع من خلال الالتزام بتقديم تمويل قياسي. ويدل ذلك على إيمان شركائنا في مجال التنمية بأن الاستثمار في مستقبل البلدان الأشد فقراً هو استثمار في مستقبل جميع البلدان.

وتعكس هذه النتائج القياسية الجهود الكبيرة المشتركة لقرابة 51 من الشركاء التقليديين والناشئين والجدد لتمديد مساهماتهم (حتى 19 يناير/كانون الثاني 2016). وشكلت بلدان مجموعة السبعة 68 في المائة من المساهمات المعادلة للمنح. كما أن المساهمات المقدّمة من المساهمين لأول مرة ومن



بالأرقام

أهم إنجازات المؤسسة الدولية للتنمية



8 ملايين

من سكان الريف في تنزانيا أُتيح لهم
الحصول على المياه من 2007 إلى
2015، بزيادة نسبتها 75%



78 مليون

كتاب مدرسي وكتيب إرشادي للمعلم
تم إعدادها وطباعتها وتوزيعها على جميع
المدارس الابتدائية والثانوية في إثيوبيا،
وأكثر من 148 كتابا مدرسيا جديدا تم
إعدادها من 2010 إلى 2013

كيف نعرف بأعمال المؤسسة الدولية للتنمية؟

ويرصد المستويان الأخران عناصر الأداء في مقابل معايير الأداء المتفق عليها. والمستويات الأربعة هي: (1) ما يتحقق من تقدّم في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة؛ و (2) النتائج الإنمائية التي تساندها المؤسسة؛ و (3) فاعلية عمليات المؤسسة؛ و (4) الفاعلية التنظيمية للمؤسسة. ويقوم نظام قياس النتائج بتكملة البيانات الأكثر تفصيلا والمتاحة سابقاً عن نتائج المشاريع والنتائج في كل بلد وقطاع، كما يكمل الاستعراضات النوعية التي يتم إجراؤها على مستوى البلد والقطاع ومحور التركيز والمشروع.

لأكثر من عشر سنوات، ظلت المؤسسة تقوم بقياس دورها في مساعدة البلدان على تحقيق النمو والحد من الفقر، وإبلاغ المانحين بمدى فاعلية ما يقدمونه من مساهمات. ويستخدم نظام قياس النتائج إطارا متكاملًا للنتائج والأداء يُظهر مجمل النتائج المتحققة في مختلف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. ويُظهر هذا الإطار أيضا ما إذا كانت المؤسسة تدير عملياتها وخدماتها بفاعلية وتعمل بكفاءة.

ويقوم إطار نظام قياس النتائج بتصنيف المؤشرات إلى أربعة مستويات. ويتتبع أول مستويين مجمل النتائج الإنمائية لكل بلد ومساهمة المؤسسة في تحقيق هذه النتائج.

مستقبل المؤسسة الدولية للتنمية

باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ الأهداف العالمية في البلدان الأشد فقرا، إلى التحول نحو اعتماد نهج مبتكرة على نحو متزايد لتحقيق نتائج تحدث تحولات جوهرية.

ولا تزال المؤسسة تمر بعملية تجديد شاملة في مواجهة هذه التحديات الناشئة. وتعمل المؤسسة على نحو مستمر مع البلدان المانحة والمقترضة في استكشاف طرق لمعالجة قضايا مثل الاستدامة المالية للمؤسسة، وأوضاع الهشاشة في البلدان، وغيرها من القضايا الإنمائية غير المحسومة. ويتمثل التحدي في الحفاظ على مشاركة العالم في تحقيق التطوع العالمي لإنهاء الفقر المدقع وضمان استخدام الأموال المخصصة للتنمية بأقصى كفاءة ممكنة.

وبينما طرأت تغيّرات كبيرة على أوضاع التمويل الإنمائي، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية ستظل تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل للبلدان المتعاملة مع المؤسسة، كما ستظل مساهمات المنح تشكّل عنصرا رئيسيا في نموذج المؤسسة. غير أنه من الضروري استغلال هذا التمويل الميسر بطريقة أكثر ذكاءً من أجل تحفيز وتعبئة المزيد من رؤوس الأموال من القطاعين العام والخاص لمساندة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة من موارد مجموعة البنك الدولي لتلبية احتياجات البلدان النامية، نقوم حاليا بالبحث عن طرق لتعزيز الاستفادة من موارد المؤسسة. وستحتاج المؤسسة،

تفرض البيئة المالية الراهنة تحديات أمام جميع المشاركين في جهود التنمية—بدءاً من البلدان المقترضة وصولاً إلى المانحين وإلى منظمات المجتمع المدني. وبينما تتيح أهداف التنمية المستدامة الجديدة فرصة بالغة الأهمية لإنهاء الفقر المدقع، فإن نطاق التحديات وتعقيدها يبرزان مدى عمق الالتزام والتمويل اللازمين لتحقيق هذه الأهداف. ومع أنه من المتوقع خلال السنوات العشر القادمة أن يتجاوز نصيب الفرد من الدخل في عدد من البلدان الحد الذي قرره المؤسسة، فإنه من الواضح أيضا أن هذه البلدان ستظل تضم ملايين الفقراء الذين مازالوا بحاجة إلى مساندة شاملة، لاسيما أثناء فترة الانتقال من شروط الإقراض الميسرة إلى الشروط الأكثر تشديدا.



تساعد المؤسسة البلدان على الانتقال من أوضاع الأزمات
والهشاشة إلى الاستقرار، حيث تقوم بتجميع جهود المانحين
وتكثيفها لإحداث الأثر المطلوب. **#CrisisResponse**

لماذا أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف باسم البنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على استعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

- وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل اهتمام البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحت جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو. وأدى ذلك إلى إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960.
 - والآن، أصبحت المؤسسة معترفاً بها بوصفها مؤسسة عالمية ذات أثر تحويلي لا يمكن لفرادى المانحين الوطنيين مباراته.
 - تضطلع المؤسسة بدور ريادي في التصدي للتحديات العالمية. فبدلاً من مسانبتها لمجابهة آثار تغير المناخ وصولاً إلى خلق فرص عمل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، تحشد المؤسسة جهود الآخرين لمعالجة القضايا الشائكة من أجل تحقيق المصلحة العامة وتساعد في جعل العالم أكثر أمناً.
 - تعمل المؤسسة على إحداث تحولات. فهي تساعد البلدان على وضع حلول أدت فعلياً إلى إعادة تشكيل مشهد عالم التنمية - على مر تاريخها - بدايةً من تغيير الحلول الزراعية لملايين السكان في جنوب آسيا الذين واجهوا الجوع في سبعينيات القرن الماضي وصولاً إلى عملها الرائد في مجالات تخفيف أعباء الديون والتوقف التدريجي عن استخدام البنزين المحتوي على الرصاص.
 - تواصل المؤسسة أعمالها في البلدان لفترات طويلة. فهي تبقى في البلد المعني بعد رحيل الكاميرات، لتؤكد على تحقيق نمو طويل الأمد وبناء القدرات لضمان استدامة النتائج.
- عندما يتم تجاهل الأشخاص الأشد فقراً لعدم إمكانية تحقيق أرباح من ورائهم، يأتي دور المؤسسة. فهي تتيح الكرامة وجودة الحياة لمئات الملايين من الفقراء بتوفير المياه النظيفة والكهرباء والمراحيض.
 - تجعل المؤسسة العالم مكاناً أفضل للفتيات والنساء. فهي تعمل على القضاء على التمييز بين الجنسين الذي استمر لآلاف السنين من خلال إلحاق الفتيات بالمدارس، ومساعدة النساء على الحصول على التمويل لبدء مشاريع صغيرة، والمساعدة في نهاية المطاف على تحسين الآفاق الاقتصادية للأسرة والمجتمع المحلي.
 - بالعمل مع مجموعة البنك الدولي، تعتمد المؤسسة نهجاً متكاملًا لتحقيق التنمية. وتساعد المؤسسة في تهيئة بيئات تتيح ازدهار التغيير وتمكّن القطاع الخاص من إطلاق استثماراته.
 - المؤسسة من الرواد العالميين أيضاً في مجال الشفافية وتخضع لتقييمات مستقلة أكثر صرامة من أي منظمة دولية. فعلى سبيل المثال، حلت المؤسسة لأول مرة في الفئة الأولى في مؤشر شفافية المعونات لعام 2014 - صُنِّفت في المرتبة الرابعة من بين 17 منظمة متعددة الأطراف. وتأتي المؤسسة
- ضمن ست منظمات فقط تسجل أكثر من 80 في المائة بالنسبة للمعلومات على مستوى المشاريع.
 - بالمثل، فإن تقييم عام 2014 الذي أجراه مركز التنمية العالمية ومعهد بروكينجز صنّف المؤسسة بوصفها واحدة من مقدّمي المساعدات الإنمائية الأعلى أداءً في المجتمع الدولي، وذلك استناداً إلى انخفاض التكاليف الإدارية للمؤسسة وتدفقات معوناتها الأكثر انتظاماً وكبر حجم مشاريعها مقارنةً بالمانحين الآخرين.
 - كما أن مسح عام 2015 الذي أجرته مبادرة بيانات المعونات حول واضعي السياسات من 126 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل صنّف البنك الدولي في المركز الأول من بين 56 من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف بناءً على تأثيره في وضع برامج العمل في البلدان النامية، ويشير التقرير إلى أن البنك الدولي "يعمل بما يفوق قدراته" لتحقيق قيمة مقابل الأموال.
 - وفي ظل مناخ تتعرض فيه موارد المانحين التمويلية لضغوط، تزيد الحاجة إلى أن يستفيد المانحون من القنوات المتعددة الأطراف على نحو أكبر وأفضل. وتتبوأ المؤسسة موقع الريادة بين تلك القنوات.

في نيجيريا، تم تطعيم 55 مليون طفل

ضد شلل الأطفال في عام 2015،

زيادة 98 في المائة عن عام 2014.

#EndPoverty #IDA

The World Bank
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433
USA

www.worldbank.org/ida

www.facebook.com/ida.wbg

www.youtube.com/worldbank

صندوق البنك الدولي
المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرا
مجموعة البنك الدولي

